

ملاحظة النص

ينتمي النص إلى الخطاب الصحفي المكتوب في مجلة يعالج موضوعاً يتداخل فيه السياسي والاجتماعي، حيث يعرض لمفهوم ما للمجتمع المدني المغربي المتشكل منذ بداية الاستقلال حتى تاريخ نشر هذا المقال في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبالنظر إلى دلالة العنوان والمفهوم الأول والأخير في النص يتضح أن تصوّر غلاب للمجتمع المدني المغربي الفعال يختلف عن التصور العلمي الدقيق الذي يعني تلك التنظيمات المستقلة التطوعية تماماً المجال العام بين المجتمع والدولة لتحقيق مصالح الفئات التي تمثلها في إطار احترام معايير القانون وقيم التراصي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف والتزام الحوار الهدى البناء والمرؤنة والشفافية والواقعية لضمان فاعليتها، ويتسع ليشمل كل الحساسيات السياسية والتيارات الفكرية والتنوع اللغوي والفتح المحافظ على الهوية المغربية في ظل انتقال ديمقراطي يبني دولة القانون والمؤسسات بناء متدرجاً منذ أجيال شعار التغيير السلمي ودربه الحرية والنضال.

فهم النص

يتألف المحمول المنطقي للنص من مجموعة من الوحدات الفكرية الكبرى نبرزها كالتالي:

- مقاربة مفهوم المجتمع المدني من زاوية التطور الذي يشهده المغرب وغيره من دول العالم الثالث، بما يعنيه هذا المفهوم من حراك متواصل تشتهر به الدولة والشعب نحو تأصيل قيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام مواقيح حقوق الإنسان واهتمام بالتنمية البشرية.
- عرض جملة الرهانات التي كسبها المغرب لتكوين مجتمع مدني فعال، ويتصدرها تفتح المغرب بحكم موقعه على شعوب متقدمة، وإدراكه لمسؤولية هذا التفتح من خلال دحر الأممية والعصبية والعجز الفكري والثقافة الخرافية والاستلاب الحضاري والتطرف الإيديولوجي.
- إبراز مظاهر تفتح المجتمع المغربي المتمثلة في انتشار حرية الفكر ومبدأ التسامح وخط الاعتدال، والاعتداد بالديمقراطية والنضال من أجل دولة القانون والعدالة الاجتماعية.
- تقرير كون فاعالية المجتمع المدني تحتاج إلى الكثير من الوحي والحرية ونضال أجيال متلاحقة لتجذير السلوك المدني في المجتمع من أجل مستقبل متقدم في المغرب حق الكثير من المكاسب على مستوى الوعي الديمقراطي، ويحتاج إلى الكثير على مستوى تنزيل هذا الوعي.

تحليل النص

يتألف مجمل النص من حقلين دلاليين أحدهما اجتماعي والآخر فكري، وتمثلهما في النص كتلتان لفظيتان متساويتان نسبياً للإحالة على تداخل الاجتماعي والفكري بكل تشعباتها الجغرافية والتاريخية والسياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية الثابتة والمتغيرة في صناعة تصور الكاتب للمجتمع المدني الفعال في المغرب كما تبلور منذ أربعين ولا زال آخذاً في التشكيل معلناً عن الانسجام والتواافق بين المفكرين والفاعلين الاجتماعيين وصناع القرار، ويمكن بيان حجم هاتين الكتلتين المعجميتين وانتشارهما في النص من خلال الجدول الآتي:

حقل المجتمع	حقل الفكر
المجتمع، المدني، غربي، العالم الثالث، تطور، العالم الأول، قيم القانون، قبلي، عرقي، طائفي، عسكري، الميز، البيض الملونين، العمال، أرباب العمل، مالكي الأرض، العبيد، العلاقات بين أطراف المجتمع، السلطة، الشعب، الشرائح الاجتماعية، المغرب، العصر الحديث، عهد الحماية، النورة القبلية والعرقية والجهوية والمدينية، البلدان العربية والإفريقية، دولة القانون، سلطة المؤسسات، ...	المصطلحات، أبعاد، مفهوم، القيم الإنسانية، مواقيح حقوق الإنسان، الفكر، المنطلقات، مفتح، إدراك المسؤولية، عوائق التفتح، الأممية الفكرية، العجز الفكري، الخرافات والأسطورة، العقلية المهيمنة، التخلف الفكري، الاستلاب الفكري، الإيديولوجية، الصراعات الفكرية والعقدية المتطرفة، الآراء، النظريات، الاتجاهات الفكرية، تعامل الأفكار المعتدلة والمتطرفة، اليمين واليسار، حرية الفكر، حكم ديمقراطي، الوعي، النضال....

حاول الكاتب في النص إبراز دور الشباب كقورة فاعلة في صناعة التغيير، وتأمين التطور السليم للمجتمع، من خلال التعامل الإيجابي مع مختلف الاتجاهات والأفكار والنظريات قبولاً ونقداً وتحميضاً وحواراً هادئاً واحتلافاً تتحترم فيه حرية الفكر وقبول الآخر وتدافع الأجيال بما يصنع المغرب المتنوع، ومجتمعه المدني الفعال المحتكم إلى مقتضيات دستور يبدو ديمقراطياً، ومؤسسات تصرح بتطبيق القانون، ووعي عريض بضرورة الحرية والنضال.

يقوم المحمول المنطقي في النص على بناء استدلالي متماسك متتنوع المرجعيات والأدوات، يستمد قوته الإقناعية من التاريخ والواقع وصرامة المنطق في استقراء الواقع وعرض المفهومات وتفسير الظواهر المتشكلة في الواقع الاجتماعي

والفكري بكل تمظهراته مما يجعله خطاباً موضوعياً معقولاً ومحبلاً، كل ذلك للوصول إلى وجهة نظر الكاتب بخصوص فاعلية المجتمع المدني المغربي التي يرى بموجبها أن المغرب ليس البلد الذي تتصارع فيه الكتل والتيارات الفكرية

والسياسية بوجه عنيف يهدى استقرار المجتمع وتطوره السلمي الطبيعي، مما يشكل استثناء في المنطقة العربية والإفريقية حسب عبد الكريم غلاب

يتسم المقال بتصميم منهجي محكم من خلال قصر حجمه ووحدة موضوعه وتسلسل أفكاره، يبدو ذلك واضحاً من خلال التركيز على تصوّر غلاب لمفهوم المجتمع المدني المرتكز التنظيم القانوني للعلاقات بين أطراف المجتمع والتعايش السلمي بين أنماط السلوك الفكري والسياسي، والفتح الذكي والاعتدال والوعي بالحاجة إلى الحرية والنضال في صناعة الغد، كما يبدو جلياً من خلال الطابع التقريري التفسيري واللغة الصحفية المرسلة إلى متلق عريض بما يستلزم سياق الإرسال من وضوح ودقة في العرض و الموضوعية في التحليل، واهتمام خاص بالجملة الخبرية ودلائلها المباشرة، وتنوعها بين أساليب السرد والوصف وأنواع المحاججة، وتوظيف للأحوال والنعمات والإضافة بما لها من قدرة على توسيم الواقع وتحديد أبعاده ومختلف المتدخلين في تشكيل ملامحه الماضية والحاضرة، لخلق دينامية تأثيرية للنص تتجاوز به جفاف المعرض المنطقي الصرف، وتستثير المتأله وتدعوه إلى استقبال إيجابي للرسالة التي يبيّنها النص بخصوص نوع المجتمع المدني الأكثر فاعلية في المغرب.

تركيب وتقدير

يطرح النص باعتباره مقالاً صحفياً يفترض أنه واسع الانتشار، قضية جوهرية تتأسس عليها مفاهيم الدولة والسلطة

والثروة والفكر والمجتمع، وهي قضية المجتمع المدني ودوره في صناعة أنساق التعايش مع الثوابت والمتغيرات في

عالم تكرر الصراعات العنيفة وأشكال التطرف المقيمة، وأنواع التخلف المرهونة بالاستبداد والاستئثار بالسلطة والثروة، هذه القضية التي تجلت في المغرب في أصناف من السلوك المعتدل والتصريف الفكري الحر والمتزم والحركة الاجتماعية

والسياسي المؤسس على النضال السلمي المستمر، مما أبدع خصوصية مغربية تدفع بالمجتمع المدني نحو التطور والديموقратية بثبات وهدوء.

وقد عرض النص هذا التصور بأسلوب سهل سلس ومواد معجمية دقيقة الدلالة على المعنى المراد، ويصب جلها في

حقل الفكر والمجتمع، ويتشكل من بعضها جهاز اصطلاحي متداول في السياسة والفكر والاقتصاد، وباستدللات بسيطة

يفهمها الجميع، قائمة على استقراء الواقع، وعلى ربط المقدمات بالنتائج عبر تحليل منطقي رصين وبناء منهجي محكم

ومتدرج، وتنوع أسلوبه يستثمر المقامات النفسية والتدابير للمتأله ويدفعه إلى التسليم بجدية الرسالة الموجهة إليه.